حول اوهام انهيار الرأسمالية

وقضية الدولار والذهب

دراسة بقلم : د. ندى الغاد

لم يحدث في التاريخ ان حضارة انهارت من تلقاء نفسها بل ان انهيار الحضارة يتم عندما تظهر حضارة جديدة اقوى واعظم فتنهي الحضارة القائمة.

فمن هي الحضارة الجديدة في عالمنا المعاصر او المتوقع ان تظهر كي تنهار الحضارة الرأسمالية وما هي سمة الحضارة الجديدة التي ستتفوق على الحضارة الرأسمالية؟

ان العلم يقول انه من المستحيل ان تعيش البشرية في فراغ حضاري .. فاما ان تأتي حضارة اكثر تطورا فتقضي على الحضارة القائمة .. او تأتي شعوبا وقبائل بربرية همجية فتقضى على الحضارة القائمة وتعيد الزمن القهقرى

ومن اهم القضايا المركزية التي يعتبرها المتنبئون بانهيار الراسمالية (بدءا بانهيار الولايات المتحدة) هي قضية الدولار والذهب .

فما هي قصة الدولار والذهب ؟

أهمية الذهب

في اساطير الشعوب القديمة اليونانية على وجه الخصوص كان يعتبر الذهب دموع الشمس والفضة دموع القمر، . وتوالت الازمان فتخلى الناس خلالها تدريجيا عن الفضة فلم تعد دموعا للقمر. وهجرت البنوك المركزية الفضة فتناقصت قيمتها الشرائية التي كانت في عام ١٤٧٧م تقارب ١٠٠٠دولار باسعار اليوم الى سبعة دولارات تقريبا في هذه الايام .
فلماذا يا ترى تخلت البشرية عن الفضة ؟؟
وهل يمكن ان تتخلى البشرية عن الذهب ايضا كما تخلت عن الفضة في التعاملات المالية ؟
ان الاجابة على السؤالين يوضح لنا بشكل تام السبب الذي دفع امريكا للتخلي عن الذهب (كاحتياط للدولار) واعتماد الدولار بذاته احتياطا لكل عملات العالم.

ومن الضروري ان نتفق على ان الدول كافة صغيرها وكبيرها تنظر الى مصلحتها قبل النظر الى مصالح اي دولة اخرى .. وان هذه المصالح يقف على راسها الاقتصاد بلا اي منازع ، وان العلاقات الدولية تقوم على العلاقات الاقتصادية سواء المباشرة او غير المباشرة (بمعنى المبادلات التجارية او حماية الاقتصادات الوطنية وحماية المجال الحيوي الذي يضمن حماية الاقتصاد الوطني ودعم استمرار نموه وتطوره.)

والنقطة الثانية التي لا بد من الاتفاق حولها هي ان جوهر القوة وعمادها الرئيسي هو القوة الاقتصادية.

والنقطة الثالثة ايضا التي لا بد من الاتفاق حولها هي ان من يمتلك القوة يفرض شروطه على الضعفاء او لنقل الاقل منه قوة ..

ما هو نظام الذهب او قاعدة الذهب ؟
ان تعريف نظام الذهب هو ان الدول ملزمة بامتلاك كميات من الذهب تعادل قيمة عملاتها الورقية المطبوعة وتحتفظ البنوك المركزية بهذه الكميات . يعني مثلا حتى تطبع دولة ورقة ١٠٠ دولار يجب ان يكون عندها في بنكها المركزي ذهب بقيمة ١٠٠ دولار . وهذا يسمى الغطاء الذهبي الكامل الذي تلتزم به جميع دول العالم ما

عدا الولايات المتحدة التي خرجت منه عام ١٩٧١.
ويقوم نظام الذهب على مجموعة من الاسس الصارمة اهمها :
اولا : أن تحتفظ الدول بغطاء كامل من الذهب يساوي (في الوزن) الكميات المصدرة من العملات الورقية
ثانيا : أن يقف البنك المركزي مستعدا لتحويل ما يقدم إليه من عملات ورقية إلى ذهب، والعكس، على أساس معدل التحويل
ثالثا : حرية تصدير واستيراد الذهب، حتى تتمكن دول العالم التي لديها فائض في الذهب من التخلص منه بتصديره حماية لنفسها من التضخم الذي سيترتب على الإفراط في الإصدار نتيجة تراكم الذهب.
أما أسس هذا النظام فهي:

١ - أن تتبنى دول العالم الدولار الأمريكي كغطاء (بدلا من الذهب) لإصدار ما تحتاج إليه من عملاتها الوطنية.
٢ - تلتزم الولايات المتحدة بتحويل ما يقدم إليها من دولارات إلى ذهب عند معدل صرف ثابت (٣٥ دولارا للأوقية من الذهب) لكل من يطلب ذلك من دول العالم وفي أي وقت.
٣- تقوم كل دولة من دول العالم بتحديد معدل صرف ثابت بين عملتها والدولار
٤ - تلتزم كل دولة بأن تحافظ على معدل صرف عملتها بالدولار في حدود ١,٢٥ %ارتفاعا أو انخفاضا فقط، أما ما يزيد على ذلك فيجب على الدولة ان تتشاور مع صندوق النقد الدولي في كيفية تعديل معدل الصرف بالنسبة للدولار وشروط ذلك.
٥ - تلتزم دول العالم بألا تتكالب على الذهب حتى تسمح لدولة المركز)أمريكا) أن تحتفظ بكميات كافية منه لاستيفاء احتياجات العالم من الاحتياطيات الدولارية اللازمة لتغطية إصدارها من النقود.

ومن الجدير بالذكر مرة اخرى ان العمل بقاعدة الذهب مرت بثلاثة مراحل في التاريخ او ثلاثة اشكال حيث انها بدأت في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر عندما اتخذت بريطانيا الذهب قاعدة نقدية للجنيه الاسترليني باصدار قانون عام ١٨١٩ وتم تطبيقه في عام ١٨٢١. ولحقتها بعض الدول الاوروبية عام

1870مثل ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة وما ان جاء عام ١٩٠٠ الا وأصبحت جميع دول العالم تقريبا تعتمد قاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا (قاعدة الفضة.)

ثلاثة اشكال

وقد مرت قاعدة الذهب بثلاث أشكال فرض كل منها الظروف السائدة في العالم في زمانها وهي:

أولا: قاعدة المسكوكات الذهبية :

فبعد أن اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسكوكاته من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة. على الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

ثانيا: قاعدة الصرف بالذهب:

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى توقف العمل بقاعدة الذهب حيث استخدم الذهب لتمويل الحكومات وارداتها من الاحتياجات العسكرية، وتم إصدار نقود ورقية وفرض لها سعر إلزامي وسحب الذهب من التداول في الاسواق ومن ايدي الناس.

فتطورت قاعدة "المسكوكات الذهبية" إلى قاعدة "السبائك الذهبية "بحيث لم يعد ممكنا انتقال الذهب بين ايادي المواطنين وحلت اوراق البنكنوت محل الذهب وتم اقرار سعر محدد وثابت للذهب مقابل العملة الوطنية.

وفي ظل "السبائك الذهبية " قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي .

ثالثا: قاعدة الصرف بالذهب:

هذه القاعدة تضمن تغيرا جوهريا في التعامل وفق قاعدة الذهب حيث بات لا يشترط أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي يعادل نسبة معينة من الاوراق النقدية المصدرة سواء على شكل عملة ذهبية أو سبائك وإنما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملات الأجنبية القابل للصرف بالذهب. كما أنه لا يلتزم بصرف الذهب وإنما هو مطالب بصرف العملة القابلة للتحويل إلى ذهب واستلزم ذلك توفر مجموعة من الشروط منها :

-تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابل للصرف بالذهب.

-التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت

كيف نظم الذهب التعاملات بين الدول

وقبل الدخول في عرض اراء علماء وفلاسفة الاقتصاد بنظام قاعدة الذهب نرى من الضروري تقديم نموذج لالية نظام قاعدة الذهب في تنظيم التجارة والدولية وتثبيت اسعار صرف العملات والمصالح العضوية التي ربطت بين الدول.

فق كانت الحسابات التجارية بين الدول يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب وفقا للنموذج التالي على سبيل المثال: حينما تستورد بريطانيا سلعا من المانيا فهذا يعني تدفق الذهب من بريطانيا إلى المانيا فينتج عنه عجزا في بريطانيا وفائض في المانيا. وان انخفاض احتياط الذهب في بريطانيا سوف ينتج عنه انخفاض في عرض النقد مما سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع فيها ، وبالتالي تكون أقل من أسعار السلع في المانيا أو في الدول الاخرى عموما، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البريطانية فترتفع صادراتها حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري وبالمقابل فان تدفق الذهب إلى المانيا سوف يؤدي إلى ارتفاع احتياطاتها من الذهب وبالتالي زيادة العرض النقدي مما سيؤدي الى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لسلعها فيتجه الميزان التجاري إلى وضع التوازن، إن قاعدة الذهب تعتبر من الناحية النظرية آلية او وسيلة لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول.

اراء متباينة لعلماء الاقتصاد:

اختلفت آراء العلماء وفلاسفة الاقتصاد حول مدى فعالية قاعدة الذهب فبعضهم رأى أن تطبيق نظام قاعدة الذهب كانت له نتائج وخيمة على الاقتصاديات الدولية بالإضافة إلى أنه جمد جزء من الموارد الإنتاجية للمجتمع.

فيما رأى بعض آخر ان في تطبيق قاعدة نظام الذهب العديد من المزايا يمكن ومن ابرزها:

-إن استخدام الذهب كقاعدة نقدية بما له من قيمة استعمالية ومكانة في النفوس يعزز ثقة الأفراد في النظام النقدي.

-إن التشغيل الآلي لنظام الذهب وتحديده لكمية النقود المصدرة في المجتمع. أفضل من ترك تحديد هذه الكمية للسلطات النقدية.

-أنه بفضل تطبيق قاعدة الذهب انتعشت التجارة الدولية واستقرت أسعار الصرف لمختلف العملات وسهلت تحريك رؤوس الأموال.

لكن احد اهم الاقتصاديين في القرن الماضي جون كينز مؤسس المدرسة الكينزية انتقد النظام وقال أن هذا النظام لم يستطيع أن ينظم الإصدار النقدي بديل أنه تم وقفه

عن العمل تحت ضغط الأزمات النقدية الدولية.
-التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي في سبيل تحقيق التوازن الخارجي

الذهب والفضة
استخدم الذهب والفضة منذ عصور سحيقة كمعيار لقيمة السلع اي بمعنى "قوة شرائية" او "قيمة شرائية . "
ولكن كان دائما الذهب يتقدم ويعلو على الفضة لأنه "أنفس وأصبر وأندر" ولذا كان دائما يحتل اعلى العرش وكل ما دونه يقاس بالنسبة الى قيمنه حتى العملات المعدنية الرخيصة (الفضة النيكل والنحاس والحديد) كان معيار قيمتها منسوبا الى قيمة الذهب"القوة الشرائية "

والذهب حازٌم شديد العقوبة على من يخالف قواعد السوق. كما ان محدودية كميات الذهب في العالم لا تسمح بالفقاعات السعرية فإذا حصلت فسرعان ما يعمل على تفجيرها مخلفا وراءه دمارا عظيما كما حدث في الكساد العظيم في نهاية عشرينات القرن الماضي .
ولهذا ضبط الذهب الاقتصادات العالمية على مدى قرون عديدة
وبما أن كميات الذهب محدودة وتتزايد بشكل محدود وتدريجي مع الزمن فهو يوافق إلى حد ما متوسط تزايد الإنتاج الاقتصادي على المدى الطويل (كانه ضابط ايقاع) . وظل الذهب كمقياس ثابت للقيمة الشرائية .على مر العصور

ولكن وبسبب المشاكل المتعلقة بتكلفة تخزين ونقل النقود المعدنية (الذهب والفضة) تم ابتكار العملة الورقية لتكون بمثابة وعد من الجهة المصدرة بتحويلها إلى نقود سلعية متى ما أراد حاملها ذلك. (كانت مثل الشيك في البداية.)
ثم تطورت مع تطور الاقتصاد الى ان اصبحت تصدر بضمانات حكومية وسميت (بالنقود القانونية)

تاريخ العملات الورقية
منذ ان غادر الانسان الاول حياته البدائية التي تعتمد على الصيد والتقاط النباتات لتوفير غذائه واستقراره في تجمعات بشرية .. بعد ان تعلم الزراعة، اصبح لا بد من وجود نوع من العملة لتبادل السلع بين التجمعات والجماعات .. فنشأت النقود في كل تجمع حسب مكونات البيئة الطبيعية.
ففي الصين مثلا ظهرت عملة كانت من المحار ، وفي اليونان استخدموا الثور

كنقود فكانت كما تروي الاساطير تباع الجارية بأربع ثيران .. و في حضارة بلاد الرافدين كانت نقود ايضا وفي حضارة الفراعنة كذلك.

ومع ان استخدام النقود في العصور الغابرة استخدمت جنبا الى جنب مع نظام المقايضة الا انها مع الوقت اختفت المقايضة كلما تطورت المجتمعات وارتقى نظامها الاقتصادي والسياسي

وطبعا ظهرت العملات المعدنية في معظم دول العالم القديم واستخدمت في المبادلات التجارية وكان اهمها الذهب والفضة .

لكن العملات المعدنية عجزت مع تطور التجارة والمبادلات التجارية بين الشعوب عن توفير خدمة مناسبة مع هذا التطور حيث انه اصبح هناك معاناة وصعوبة في تخزين كميات كبيرة منها او حملها في السفر والانتقال الى بلدان اخرى ليس فقط لوزنها بل ايضا لانتشار اللصوص وقطاع الطرق الذين كانوا يسطون على قوافل التجار .

مما ادى الى ظهور العملة الورقية أو الأوراق النقدية (banknote))والتي يجمع المؤرخون على ان الصينيين هم اول من اخترعها وكان اسمها (Jiaozi) وكان ذلك عام 690 ميلادية واستمر تداولها حتى عام 1279

انتشار العملة الورقية

امتد نظام العملة الورقية الصينية إلى إيطاليا وهولندا وبريطانيا، وكان في البداية عبارة عن وثائق خطية تثبت مقدار الملكية (مثل الشيك) وقد تعرضت للتزوير الامر الذي دفع الى ختمها من قبل الدولة فاصبحت مثل "الشيك المصدق" حيث تعد الجهة المصدرة بتقديم قيمته نظير السلعة لكن ومع تطور التجارة واتساعها تطورت الأوراق النقدية فأصبحت قيمتها ليست مستمدة من ضمان الحكومة المصدرة لها، وعندها اصبح اسمها (النقود القانونية) او النقود الصادرة بموجب القانون.

واصبح للاوراق النقدية قيمة حقيقية يستطيع حاملها ان يستبدلها بالسلع من أي بائع .. وساعد ظهور الة الطباعة على تطوير وتحسين العملة الورقية من حيث الشكل .

وكان أول بنك أوروبي يصدر العملة الورقية هو بنك ستوكهولم في العام ١٦٦٠ ولكنه افلس بسبب اصداره كميات من النقد الورقي اكبر من كمية الذهب التي بحوزته في سنة ١٦٦٤ ويعتبر بنك اسكوتلندا البريطاني اقدم بنك في العالم يصدر عملات ورقية (في العام ١٦٦٩) وما يزال حتى الآن

تاريخ الدولار

قبل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا عام ١٧٧٦ كان هناك فوضى في ما

يتعلق باوراق النقد ، حيث كان سكان المستعمرات البريطانية والفرنسية والاسبانية يتعاملون بعملات المستعمر ولكن جرت اول محاولة لطباعة عملة ورقية محلية عام ١٦٦٠ في ولاية ماسيشيوستس في الشمال الشرقي وهي احدى الولايات ال ١٣ التي كانت تتكون منها امريكا انذاك.

لكن هذه الاصدار وتبعه غيره ايضا لم يحظ بالثقة نظرا لاصداره من بنوك خاصة صغيرة وكانت عرضة للتلاعب بالقيمة.

ولكن في العام ١٧٧٦ استقلت المستعمرات الامريكية واصبحت تشكل الولايات المتحدة فاصدر البنك المركزي لاول مرة نقودا ورقية سميت دولار. ولكن هذا الدولار كان من نوع "النقود القانونية" أي غير مغطاة بالذهب ، وهذا ايضا لم يشجع الناس على تداوله مما دفع الكونغرس لاصدار قانون عام ١٧٨٥ فرض استخدام الدولار اجباريا وكل من يرفض يعتبر مجرما وعدوا للدولة .

وفي العام ١٧٨٩ تم ربط الدولار بالذهب والفضة على يد الكسندر هاميلتون. وقد استمر هذا الوضع حتى العام ١٨٦٠ حينما أجبرت الحرب الأهلية الحكومة الأمريكية على طبع كميات كبيرة من النقود لم تكن مغطاة بأي من المعدنين الذهب أو الفضة .

مما اوجد حالة من التضخم مرتفع جدا مما دفع الحكومة لان تُعيد ربط الدولار بالمعدنين في العام ١٨٧٩. ثم أعيد فك الربط بشكل مؤقت في ١٩٣٣ على يد الرئيس فرانكلين روزفلت للتخلص من آثار الكساد العظيم وقد اعيد ربطه من جديد في العام الذي تلاه ولكن بتعديل كبير في سعره . كما صدر قانون بمنع الشعب من استبدال الدولار بالذهب أو الفضة.

اي انه جرت عملية الفك والربط مرات عديدة ولم يكن قرار نيكسون في ١٩٧١ جديدا او نادرا .. لكن لماذا تميز عن كل عمليات الفك السابقة ؟

هذا ما سنكشف عنه لاحقا

مسيرة الدولار والذهب حتى عشية الحرب العالمية الثانية

من المعروف ان عملية استخدام الذهب كعملة للتداول وكمخزن لـ «القيمة» بدأت عند الاغريق . غير انه لم يتم استخدام الذهب بصفته غطاءً كاملاً ١٠٠ % للعملات الورقية إلا في أواخر القرن التاسع عشر.

ففي الفترة ما بين 1880 و١٩١٤ كان اصدار الجنيه الإسترليني والدولار الأميركي والفرنك السويسري وغيرها من العملات التي كانت تستخدم في التجارة الدولية مغطاة بالذهب (١٠٠في المئة). ومعنى ذلك ان كل بنك حكومي أو تجاري يطلب تعويضه عما قد يكون بحوزته من دولارات ولكن الحرب العالمية الأولى أدت الى انهيار نظام النقد العالمي الذي كان يستخدم الذهب غطاء كاملا لما يصدر من

عملات ورقية حيث اضطرت الدول الى اصدار كميات ضخمة من البنكنوت لتمويل الحرب.

وبعد نهاية الحرب وانتصار الحلفاء اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما الاوربيين على اعادة الذهب كاحتياط للعملات الورقية اضافة للدولار والاسترليني، أي اعتبارهما عملات احتياط لها نفس قوة الذهب لاي عملة غير امريكية او انكليزية .. (فوائد الانتصار في الحرب .)

وعلى امريكا وانكلترا ان تكون عملتيهما مغطيتان بالذهب بنسبة ١٠٠ %

ولكن سرعان ما انهار هذا النظام اتفق على تنفيذه سنة ١٩٢٥ وانهار سنة ١٩٣١ بعد ان فشل في تفادي انهيار الاسواق المالية ووقوع الكساد الكبير سنة 1929. وتدافع الاثرياء البريطانيون في اخراج ما يمتلكوا من ذهب خارج المملكة واصبح من غير الممكن لبريطانيا ان تغطي اصدارها من الاسترليني بالذهب .

وفي عام ١٩٣٣ قرر الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت تأميم ما لدى الشركات والأفراد من الذهب واستبدل ذهبهم بالدولارات الورقية ومنع تنفيذ الاتفاقيات التي تحدد الدفع بالذهب كعملة.

ومر العالم الغربي في فترة ما بين الحربين الاولى والثانية في حال من عدم الاستقرار الشديد والتخبط المالي والاضطراب في الاسواق وضعف هائل في التجارة وكانت هذه الاوضاع احد الاسباب الرئيسية في انفجار الحرب العالمية الثانية

التطورات تعصف بالنظام الذهبي

ان الحرب العالمية الأولى فرضت على الدول المشاركة في نظام قاعدة الذهب التوسع في الإصدار النقدي (طباعة الاوراق النقدية) وذلك من أجل تمويل نفقاتها الباهظة التي فرضتها الحرب الدموية ، مما يتناقض مع قواعد نظام قاعدة الذهب وهي الالتزام الصارم في اصدار اولاراق النقدية بما يتوافق مع كمية الذهب الموجودة في البنوك المركزية ، فخرجت أغلب الدول وإتبعت سياسات نقدية مستقلة في محاولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إحياء قاعدة الذهب ولكن كلها باءت بالفشل حيث كانت أغلب العملات مقومة تقويم خاطئ كما أن ميزان مدفوعات أغلب الدول في وضعية مختلة. حيث عادت انجلترا إلى قاعدة الذهب في عام ١٩٢٥ وتمسكت بنفس السعر المعادل القديم بالنسبة للدولار (١ج = 4.87 $) ولم يكن هذا السعر منصفا بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من

الجنيه ٤٤% مما اضطرت انجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب في ٢١ سبتمبر ١٩٣١ بعد فقدانها حوالي ٢٧ مليون إسترليني كما فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج وفي ١٤ أبريل ١٩٣٣ خرجت أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب وهي الولايات المتحدة وتخفيض قيمته ١٩٣٤ من أجل تشجيع صادراتها وخاصة بعد انهيار (وول ستريت) في أكتوبر ١٩٢٩ وقد تجمع معظم الرصيد أو الاحتياطي الذهبي في يد الحكومة الأمريكية بعد فرضها على مواطنها تسليم ما يملكون من نصب مقابل شهادات.

ولم يتبقى سوى خمس دول فقط ظلت ملتزمة بقاعدة الذهب هي وفرنسا، بلجيكا، هولندا، ايطاليا، سويرا. وكان يطلق عليها جبهة دول الذهب

gold Bloc))

إلا أنه بحلول عام ١٩٣٦ خرجت فرنسا وسويرا ايضا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتها كما قامت دول اخرى بفرض الرقابة على نظام الصرف لتخفيف حدة الأزمات التي تواجهها مستهدفة بذلك توفير احتياطيات من النقد الأجنبي لسداد مدفوعاتها الخارجية.

وفرضت الدول رقابة صارمة على خروج ودخول النقد الأجنبي لكي تحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج لتفادي حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية مما يشكل ضغطا على سعر صرف العملة ويؤدي الى تخفيضها. وحتى تحد من استيراد السلع غير الضرورية وادخار رؤوس الأموال الأجنبية لاستيراد السلع الاجنبية.

والزمت المواطنين ببيع ما لديهم من أرصدة النقد الأجنبي المتولدة عن نشاطهم التصديري مقابل حصولهم على عملة وطنية

اتفاقية بريتون وودز

ما هي اتفاقية بريتون وودز ؟؟

بعد الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٤٤ في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية تم عقد اتفاقية عرفت باسم بريتون وودز بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتم فيها تثبيت سعر صرف الدولار الأميركي بما يساوي ١ دولار = ٠,٨٨٦٧١ غرام من الذهب الصافي . اي ١ على ٣٥

وان تستبدل الولايات المتحدة حيازتها من الدولارات الورقية بالذهب وعلى أساس سعر محدد وثابت وهو ٣٥ دولاراً للأونصة،

وثم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأميركي، وعدم السماح لسعر صرف العملة

بالتقلب أكثر من ٢% صعودًا وهبوطًا من القيمة الثابتة أمام الدولار.
وهذه الاتفاقية التي يتردد ذكرها عند الحديث عن طباعة الدولارات الامريكية دون تغطية ذهبية انسحبت منها الولايات المتحدة سنة ١٩٧١ وخرجت من نظام اعتماد الذهب كاحتياط للدولار

ما هي دواعي اتفاقية بريتون وودز ؟
بعد أن لاح في الأفق انتصار الحلفاء، بادرت الحكومة الأمريكية، بدعوة للاجتماع للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد وقد لبت الدعوة ٤٤ دولة واجتمعت في تموز 1944في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية نيوهامشير) بحيث يوفر النظام الجديد حرية التجارة ويوفر للدول الأعضاء السيولة النقدية الكافية، ويضمن عدم فرض القيود والعوائق في وجه المعاملات الدولية وذلك بهدف تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي الدولي .
وتم التوصل خلال الاجتماع الى اتفاقيات حملت تسمية "اتفاقيات بريتون وودز " Bretteon Woods Conventions لمواجهة مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية، حين خيمت على المجتمع الدولي حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرضت المبادلات الخارجية والنمو الاقتصادي الدولي للخطر، وأوقعته في حالة كساد بعد تزايد القيود المفروضة على المدفوعات وحرب التخفيضات النقدية المستمرة وتعقد علاقات المديونية.

وبرزت في هذا المؤتمر سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها إذ استندت قرارات المؤتمر على خطة الاقتصادي الأمريكي «هوايت» التي تعكس وجهة النظر والمصلحة الأمريكيتين واستبعد مشروع كينز الذي يمثل مصلحة بريطانية .
وقد توصل المؤتمر إلى وضع اتفاقيات تم بموجبها إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

الولايات المتحدة المستفيد الاكبر

ومن ابرز الرؤى الشائعة الخاطئة عند معظم غير المتخصصين في الاقتصاد المالي وعند تيارات اليسار والاشتراكية بصفة عامة تلك الرؤية التي ترى ان اهم ما تحقق في مؤتمر بريتون وودز هو تكبيل الدولار بالذهب (او فرض الذهب كمعيار لاحتياطي العملات في العالم)
ولكن في الواقع فان اهم واخطر وابرز ما اسفرت عنه الاتفاقية هو تحديد اسعار ثابتة لصرف العملات . حيث يعدّ نظام ثبات أسعار صرف العملات حجر الزاوية

في مؤتمر بريتون وودز ويقوم هذا النظام النقدي الجديد على أساس «قاعدة الصرف بالدولار الذهبي» وعلى أساس »مقياس التبادل الذهبي»، وبذلك تحول الدولار الأمريكي من عملة محلية أمريكية إلى عملة احتياط دولية.
اذا فالاتفاقية حققت مكاسب ضخمة للولايات المتحدة واقر المجتمع الدولي بتسيدها الاقتصاد العالمي خصوصا وانها ترتبط ايضا بالبنكين الدوليين (الدولي والاعمار) ومن خلالهما ستتحكم امريكا بالاقتصاد الاوربي نظرا للقروض الضخمة التي سيقدمها البنكان لاعمار اوروبا شبه المدمرة تماما بفعل الحرب العالمية الثانية

نتائج اتفاقية بريتون وودز

لنتابع رحلتنا مع مسارات الحرب بين الذهب والدولار حتى نغطي كافة الزوايا التي ما زالت موضع تساؤل .. وارى ضرورة الاشارة الى نتائج معاهدة بريتون وودز ومن ابرزها
ان الدولار اصبح يسمى عملة صعبة واصبح العالم كله أفرادا ودولاً يثق بالدولار باعتباره عملةً للتداول .
وصارت شعوبُ العالمِ مطمئنةً إلى أنَّ الولايات المتحدة ستسلمها ما يقابل الدولارات من الذهب ، وبهذا حوَّلت أمريكا نصرَها العسكري في الحرب العالمية الثانية إلى نصر اقتصادي مكنها من جمع ذهب العالم كله على ارضها ، وحقق الدولار منزلة لم يحلم بها صانوعوا السياسة واساطنة المال الامريكان ، بعد أن تخلت شعوب الأرض عن الذهب واعتمدت الدولار مطمئنة الى أنه عملة صعبة ليست مثل الذهب ، وهذا ما انعكس على تحول ثقل ومركز الاقتصاد العالمي من هيمنة بريطانيا العظمى إلي الولايات المتحدة الأمريكية .

واصبح الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي ، ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف وأصبح الدولار سيد العملات بلا منازع.
ففي المرحلة التي عقبت الحرب قامت الدول الأوروبية بجمع أرصدة دولارية من أجل جلب السلع الأمريكي التي تحتاجها وكانت الولايات المتحدة ملتزمة بتحويل الدولار مقابل أجر للأوقية .حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع مخزون الذهب العالمي.
كما شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب إلى نهاية حقبة الخمسينات ندرة في الدولار بالنسبة للدول المتحاربة. كما نمت صادرات أمريكا بشكل كبير فقد حققت فائض في ميزانها التجاري قدر ب ١٠ مليارات دولار عام ١٩٤٧ ولم يكن بوسع الدول الأوروبية تصدير أي سلعة لأمريكا لأن قوتها الإنتاجية كانت معطلة بشكل

كلي تقريبا نتيجة الحرب.
أمام هذا الوضع لم يمكن لأمريكا سوى اقتراح خطة مارشال والتي عرفت باسم برنامج الإنعاش الأوروبي ، وقدمت أمريكا للدول الأوروبية بموجب هذا البرنامج حوالي ١١,٦ مليار دولار مابين (١٩٤٨-١٩٥٢ (شريطة النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوروبية اتجاه أمريكا وذلك بخفض قيمة عملة الدول الأوروبية .
ورغم ما غي في هذه الخطوة من ضرر على الاقتصاد الأمريكي لأنها تقوي الصادرات الأوروبية في وجه الصادرات الأمريكية إلا أنها تعتبر ضرورية - لصد المد الشيوعي في المنطقة في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين .
وفي خضم هذا الوضع المضطرب قامت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملتها حيث قامت بريطانيا والسويد وهولندا بتخفيض أسعار صرف عملتها بنسبة ٣٠%، ألمانيا ٢٠%، بلجيكا ١٢% وفرنسا خفضت عملتها مرتين أولي ٥% والثانية ١٥% في ١٩٥٨. وذلك بغية تشجيع صادراتها وقد لوحظ زيادة صادراتها بحوالي ٦٠% بين عامي .(1952-1960)
و أدى هذا إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية كما جلب رؤوس أموال أمريكا وموازاة مع ذلك نمى العجز في ميزان مدفوعات أمريكا تدريجيا ووضع هذا الأمر حدا أمام ندرة الدولار وأصبح العالم يعرف وفرة الدولار حيث تراكم لدى الدول الفائض مع الولايات المتحدة خاصة الدول الأوروبية.
وأدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم العالمي إذ قامت البنوك المركزية والبنوك التجارية لدول الفائض في توسيع في خلق النقود الوطنية (الورقية، الكتابية (استنادا لما لها من عملة الاحتياطي وتقوم بتوظيف هذا الاحتياطي لدى البنوك الأمريكية التي هي بدورها تقوم بتوسع في خلق الدولار مما يعني أن هناك حلقة مزدوجة لخلق النقود في العالم تصب في بعضها البعض مما يرفع من معدلات التضخم بشكل كبير.

بهذا العرض الموجز والمكثف يتبين كم هي العلاقات متشابكة مترابطة ممتدة متصارعة وفي عمق الصراع اتفاق وانسجام في آن واحد

الغاء الاتفاقية وتعويم سعر صرف العملات .
وقد استمر العمل في نظام بريتون وودز حتى ١٥ آب ١٩٧١ عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن وقف قابلية تبديل الدولار إلى ذهب . بعد ان تبدلت الاوضاع في العالم واستقرت اوروبا واليابان وتلاشت اثار الحرب العالمية الثانية وتعافت

اقتصادات الدول .
حيث تمكن هذا النظام في أول الأمر من تحقيق نجاحاً ملحوظاً في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي .
ولكن مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية لأوروبا الغربية واليابان على المسرح الدولي من جهة ودور البلدان الاشتراكية والنامية من جهة ثانية، فقد برزت معطيات جديدة تتعارض مع ثبات أسعار صرف العملات وبالتالي تتعارض مع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وهيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي.
وعلى الرغم من تعديل اتفاقيات بريتون وودز مرتين فإن آلية ثبات سعر صرف العملات قد ألغيت تماماً من الناحية العملية وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة «التعويم» التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب .
اذن العامل الرئيسي في خروج الولايات المتحدة من الاتفاقية هو تغير معطيات الوضع الدولي.
مع ضرورة الاشارة الى ان الاتحاد السوفياتي والصين والدول الاشتراكية عموما لم تكن طرفا في الاتفاقية

ما هي اسباب خروج امريكا من اتفاقية بريتون وودز ؟؟
ان السؤال يعيدنا الى التذكير بانه في العصور القديمة اعتبرت بعض الشعوب الذهب دموع الشمس والفضة دموع القمر .. وكما هو معروف فقد تلاشت وتدهورت حتى باتت بلا قيمة تقريبا دموع القمر .. فهل تلاشي دموع الشمس امرا ممكن ام غير ممكن ؟
وهل امريكا وحدها التي تخلت عن دموع الشمس ام ان دولا اخرى ستتخلى عنها ؟
و الا يمكننا ان نعتبر ان خروج امريكا من اتفاقية بريتون وودز كان اعلانا نهائيا عن موت النظرية الكنزية التي جعلت بريطانيا سيدة العالم لقرنين من الزمان واعتلاء امريكا بصورة جلية وواضحة ودون منازع سيادة العالم ؟
لنرى تفاصيل الامور في التالي

لماذا سقطت قاعدة الذهب او نظام الذهب ؟
من المعروف والمتفق عليه انه لا تستطيع أي دولة من دول العالم ان تحقق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم يتوفر لها نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد من ناحية، ومراقبة وتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي من ناحية اخرى.
كما انه على الصعيد الدولي لا يمكن ان توجد تجارة مزدهرة او علاقات تجارية

متطورة بين الدول ما لم يكن هناك نظام نقدي يقوم على قواعد وآليات تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.
وكان هذا هو الهدف من وضع النظام النقدي الدولي "اتفاقية بريتون وودز" بحيث يكون مصدرا للاستقرار النقدي الدولي، بعد الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي الذي عصف بالعالم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.
ومن هنا انطلقت الاتفاقية عند الاعداد لها من القول انه حتى يتوفر نظام نقدي دولي يجب أن نوفر مجموعة من العناصر، أولها أن تتوفر وسيلة دفع تحظى بقبول دولي (سواء الذهب، او عملات قابلة التحويل، او أصول أخرى، او حقوق السحب الخاصة ...) وكذلك يجب أن يتوفر على تنظيم مؤسساتي يعمل على إشراف وتسهيل المبادلات. ثم يجب أن يتوفر له قيادة مركزية من أجل الاشراف على تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها .
وكانت قاعدة الذهب هي الوحيدة القابلة للتطبيق في ضوء الواقع والمعطيات الاقتصادية عشية حرب دمرت اوروبا باكملها تقريبا اضافة لليابان ودول الاتحاد السوفياتي .. وخرجت منها امريكا هي الرابح الوحيد باقل قدر من الخسائر وباقتصاد قوي سناتي على ذكر بعض تفاصيله وبثروة من الموجودات الذهبية تقدر ب ٧٠ بالمائة من اجمالي موجودات الذهب على مستوى العالم

ويمكننا القول بكل ثقة استنادا الى معظم الدراسات والابحاث التي اعتنت باتفاقية "بريتون وودز" ان الذي فرضها هو الواقع الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب ، وهي بالتالي كغيرها مثل ما سبقها من انظمة نقدية قابلة للنجاح والفشل والتغيير والتطوير وليست قرارا ازليا نهائيا ابديا.

سقوط نظام بريتون وودز:

أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة (اوروبا واليابان) إلى فقدان الثقة في احتياطيات امريكا من الدولارات ، ومن ثم عمدت هذه الدول إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من ١٨ مليار دولار إلى ١١ مليار دولار (١٩٦٠-١٩٧٠) وأصبحت مستحقات الدول على أمريكا تفوق ما لدى امريكا من رصيد ذهبي، مما طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب وتفاقمت المشكلة مع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بينما بقيت مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أمريكا إلى

أوروبا مما عمق الأزمة وزاد من تفاقمها، وسعيا منها لتخفيف حدتها قام البنك المركزي الألماني (البوندز بنك) بشراء ما يزيد على ٢ مليار)خلال يومين في شهر مايو عام ١٩٧١) كما ارتفعت احتياطات البنوك السويسرية خلال أيام (ثلاثة) التالية على خطوة المانيا بحوالي ٨٠٠ مليون دولار، وفي الخامس من الشهر نفسه (مايو) عام 1971 توقفت كل من ألمانيا وهولندا وسويسرا عن التدخل في أسواق الصرف.

وفي ٩ مايو ١٩٧١ رفعت كل من سويسرا والنمسا من قيمة عملتيهما بنسبة ٧,١ % و٥,١ % بينما ثبتت ألمانيا وهولندا عملتها.

وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف وحالة الاضطراب التي وصل إليها الدولار الأمريكي والهبوط الحاد في احتياط امريكا من الذهب وفي محاولة لإصلاح الأوضاع اعلن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون في ١٥-اغسطس - 1971في خطابة للأمة سياسات اقتصادية جديدة لبلاده. تضمنت ما يلي :

اولا : وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي تخليها عن التزاماتها الدولية.

ثانيا : خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بقيمة ١٠. %

ثالثا : فرض ضريبة على الواردات من السلع سعيا إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.

رابعا : إلغاء مجموعة من الرسوم المفروضة على الصناعات الأمريكية.

وجاءت هذه القرارات الخطيرة بدون التشاور مع صندوق النقد الدولي أو مع الدول الحلفاء او الأعضاء في اتفاقية بريتون. وبذلك انهارت اتفاقية او معاهدة بريتون وودز وانهار معها نظام – قاعدة الذهب

ومنذ ذلك التاريخ، شنّت الولايات المتحدة حرباً شعواء لا هوادة فيها على الذهب؛ لإخراجه من كونه نقداً، وجعله سلعة عادية كأية سلعة اخرى ، يتحكم فيه قانون العرض والطلب، بعد أن تنتزع عنه الصفة النقدية نهائياً، حتى يتربع الدولار على عرش النظام النقدي العالمي، ويأخذ مكان الذهب، ويصبح هو العملة الوحيدة في الأساس النقدي، وفي تحديد أسعار النقد والسلع، وفي التجارة الدولية.

تعويم سعر صرف العملات
نتيجة مباشرة لسقوط معاهدة الذهب

بعد ان استعرضنا مراحل اعتماد الذهب كعملة للتداول ثم كاحتياط للعملات ، ثم انهيار نظام قاعدة الذهب كاحتياط وذلك بعد نقض معاهدة بريتون وودز من قبل الولايات المتحدة، نستعرض بشكل موجز التغيرات التي حدثت بعد انهيار معاهدة بريتون ومن اهمها على الاطلاق انتشار ظاهرة تعويم العملات

فسياسة التعويم الحر للعملة وهي سياسة مناقضة تماما لسياسة تثبيت سعر صرف العملات حيث ان الدول لم تعد مطالبة باحتفاظ باحتياطي كبير من العملات للتدخل في سوق الصرف.

ويهدف نظام التعويم الحر الى تحقيق التوازن التلقائي لميزان المدفوعات وذلك من خلال تفاعل قوي العرض والطلب في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه .

فمثلا الدولة التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات عند سعر صرف معين لعملتها. فهذا يعني أن هناك كمية كبيرة عملة هذه الدولة معروضة في السوق مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وبالتالي سوف تقلل من وارداتها وتعمل على تشجيع صادراتها حتى تتمكن من استعادة التوازن.

غير أنه برز معارضون لهذا النظام واعتبروا انه لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة، وهذا يؤدي إلى تضليل المتعاملين مع الخارج .

وقد قامت الدول الأوروبية بزعامة ألمانيا بتكوين نظام نقدي إقليمي يقوم على أساس تثبيت سعر صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام مع تعويم عملتها مقابل عملات الدول الأخرى تعويما جماعيا والتي كانت خطوة لبداية إنشاء النظام النقدي الأوروبي.

وقد مارست الدول الصناعية سياسة التعويم بشكل جماعي أو فردي وهي تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية مما يدعو الى اعتبارسياسة التعويم ظاهرة دولية.

أما الدول النامية فقد تحولت تدريجيا عن ربط عملتها بعملة رئيسية أو بسلة من العملات المتنوعة .

واذا كان الخبراء عزو فشل نظام بريتون وودز الى ما احتواه من تناقضات ومن قيود وحواجز وان السبب الرئيسي في تقويض دعائم هذا النظام يرجع إلى التضخم السريع الذي أثر في حركات التبادل التجاري الدولي.

فان ما ترتب على الغائه من مشاكل يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا : صعوبة قيام الدول بإجراءات تصحيحية لعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.

ثانيا : عانى النظام من مشكلة رئيسية وهي ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار مما يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار سعر صرف الدولار وان حدوث أي هزة في سعر صرفه تنعكس على النظام النقدي العالمي ككل.

ثالثا : النظام النقدي الجديد لم يأخذ في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى مثل الين الياباني والعملات الأوروبية .

رابعا : أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الأمريكي يعني تثبيت حجم السيولة

الدولية أما إذا تحقق العجز في ميزان مدفوعاتها فهذا يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية ولكن يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.
سنواصل في الحلقات التالية التعرف على الاثار الناجمة عن خروج امريكا من نظام قاعدة الذهب

الحرب الباردة بين اليورو والدولار

بعد ان أعلن نيكسون نقض المعاهدة والتوقف عن استبدال الورق بالذهب وقيام النظام المالي الدولي الجديد الذي يهيمن فيه الدولار بدلاً من الذهب. وبدات مرحلة تعويم العملة
شعر الأوربيون بالغبن والمرارة ولكنهم كتموا جراحهم وبدأوا يعملوا بحثا عن رد مؤثر على القرار الامريكي ، وجاء الرد والانتقام عام ١٩٧٨م بإعلان النظام المالي الأوربي استعدادا لعملة أوربية موحدة.
وبدأو العمل والترويج لطرد الدولار من عرشه كعملة الاحتياط الدولية وافساح المجال لهيمنة اليورو.
وقد بدات الحرب المالية الباردة فعلا عام ١٩٩٩م بين اليورو والدولار واحتد التنافس بينهما للهيمنة على عرش العملات العالمية،
ففي هذا العام تم إصدار اليورو والذي تجاوز سعره الدولار الأمريكي، وارتفع إلى مستويات قياسية بلغت ١,٦ دولار
بينما قبع المارد الصيني مؤثرا للسلامة خلف سوره العظيم وراضخاً لهيمنة الدولار، فعض على نواجذه وقدم عرق شعبه ومنتجات صناعاته للأمريكيين من أجل بناء اقتصادياته والخروج من قوقعته مؤجلاً الدخول في هذه الحرب المالية إلى حين.
اما روسيا فقد كانت متخنة بالجراح بعد انهيار الامبر اطورية السوفياتية .
لكن السباق في هذه المرحلة يختلف عنه في اي مرحلة سابقة في التاريخ .. فقد بدأت ملامح انهيار النظام الاقتصادي القديم باكمله ، حيث بدات الصناعات غير التقليدية والقائمة على "الالكترون" المعرفة الرقمية نزيح مؤسسات عملاقة عن عرشها بصمت وهدوء ودون هزات كبرى ..
وكان الاقتصاد الامريكي يخطو خطوات هائلة في اتجاه التطور والنمو بينما اوروبا واليابان غارقة في المنافسة في الصناعة التقليدية والمنافسة في الاسواق.
وكان لاحتكار الولايات المتحدة للانترنت الذي اصبح بمثابة الاوكسجين الذي يمد الاقتصاد الجديد بالحياة ان مكن صناعاتها من تطوير برامج عملاقة تتفق والنظام

العالمي الجديد في ميدان الاقتصاد والذي وصفه الكثير من الخبراء بانه المرحلة الثالثة من الراسمالية "راسمالية المعرفة" القائمة على البرمجة والريبوت.
وجاء انهيار الاقتصاد الامريكي القديم بعد انفجار هلامية العقار وتبعه انهيار مؤسسات تقليدية كبرى ليعلن بوضوح ان الاقتصاد ينتقل من كونه قائما على صناعة منتجات تقليدية الى صناعة جديدة .. مما عزز من قوة الدولار من جديد .
بينما اوروبا أعلنت رسميًا عن دخول منطقة اليورو مرحلة الركود لأول مرة بتاريخها في نوفمبر ٢٠٠٨، وذلك بعد معاناة طويلة، وانهيار مؤسسات كثيرة وبعد أن أظهرت البيانات الاقتصادية انكماش وتراجع في الاقتصاد الألماني والفرنسي وتراجع حاد في الاقتصاد البريطاني .
في النشرة القادمة سنتحدث عن ما يعتقد البعض بانهيار الراسمالية

هل يقصد البعض انهيار الولايات المتحدة
ام انهيار الرأسمالية بأكملها ؟؟

ذكرنا في سابقا ان ما من نظام اقتصادي في التاريخ انهار دون ان يكون احد اهم اسباب انهياره صعود نظام اقتصادي جديد ولا اعتقد ان هناك نظام اقتصادي جديد في الافق المنظور وبالتالي التنبؤات بانهيار الراسمالية كنظام اقتصادي يعد ضربا من الخيال.
اما اذا كان المقصود هو انهيار الولايات المتحدة فتعالوا لنرى ان كان ذلك ممكنا ام انه هو الاخر ضربا من الخيال ومجرد امنيات فقط .
وسوف استشهد بخبير عربي سعودي حتى لا يقال اننا نستشهد بخبراء امريكان منحازين
يقول الخبير الاقتصادي العربي السعودي حمزة بن محمد السالم في تحليل له في صحيفة الاقتصادية السعودية :
كثر الحديث عن إفلاس أمريكا حتى خرج عن مستوى أحاديث مجالس العرب حتى وصل إلى أن تُلمح مودي (شركة عالمية للتقييم الائتماني) بإمكانية مستقبلية لإعطاء نظرة سلبية للسندات الحكومية الأمريكية. هذا كلام كبير وجريء وخطير جدا، وإن لم يكن له وزن ولا اعتبار عملي يدركه من له أدنى معرفة بالاقتصاد النقدي الدولي، ولذا فقد تفاعلت سوق السندات معه بشكل عكسي فما تزال السندات الحكومية الأمريكية في ارتفاع منذ ذلك التصريح في موجة الهروب من السندات الأوربية إلى الأمريكية.

ويضيف الخبير السعودي : فهل يمكن أن تفلس أمريكا؟ بالطبع لا. ولم يستحيل أن تُفلس أمريكا وقد أفلست دول من قبل كروسيا والأرجنتين والبرازيل وغيرها؟
وإن كان إفلاس أمريكا مستحيلا فكيف خاطرت مودي في العبث بمصداقيتها وإخراج تصريح كهذا؟

ولنقف قليلا! ألا يوجد في تاريخ أمريكا المالي نوع من أنواع الإفلاس؟
إفلاس الدولة المعني هنا هو عجز حكومتها عن سداد ديونها المستحقة عليها سواء أكانت على شكل سندات أو قروض مباشرة. لذا فأي دولة تستدين بعملتها الوطنية يستحيل عمليا (بعد فك الربط عن الذهب) أن تُفلس لأن البنك المركزي يستطيع طباعة الفلوس وتسديد الدين. والدول التي أفلست كروسيا والأرجنتين وغيرهما إنما أفلست لأن ديونها كانت بالدولار أي بعملة أجنبية لا تستطيع طباعتها، ولذا فالدول الأوربية اليوم المنضمة لليورو كلها معرضة للإفلاس لأنها لا تستطيع طباعة اليورو فحالها كحال ولاية من الولايات الأمريكية ككاليفورنيا أو تكساس وغيرهما فهم عرضة للإفلاس لأنهم لا يستطيعون طباعة الدولار .

اما الدين الأمريكي المتراكم من عجوزات الميزانيات للحكومة الأمريكية من الثمانينيات حتى الآن قد بلغ أكثر من ١٤ تريليونا وهو بالدولار و ٧٠% منه دين محلي، لذا فإفلاس أمريكا مستحيل. فمن أين جاءت مودي بهذه الترهات؟ ومن اين تاتي حكايات مجالس العرب بهذه النبوءات ؟؟

افلاس امريكا مستحيل
المتوقع نظام نقدي جديد
ان الجهة الوحيدة التي تمتلك حق اعلان الافلاس في الولايات المتحدة هو الكونجرس ونظريا يحق له أن يمنع الحكومة الأمريكية من الاستدانة بعد تجاوز هذا الدين ١٤ تريليونا بقليل. وخدمة الدين جزء من الإنفاق الحكومي. أي أن على حكومة أوباما او أي حكومة اخرى أن ترفع الضرائب وتخفض الإنفاق لتقلص العجز فتستطيع أن تنفق على خدمة الدين وإلا فسوف تفلس بعجزها عن خدمة الدين !
إفلاس أمريكا ليس هو فقط انهيار للنظام المالي العالمي القائم (نظرا لأن الدولار هو عملة الاحتياط) بل هو أيضا تدمير شامل للإمبراطورية الأمريكية وهيبتها ومكانتها، فهل يتصور أحد أن أمريكيا فاشلا فضلا عن عضو في الكونجرس)بل نصف أعضاءه) يقدمون على إفلاس بلدهم ؟
اعتقد في هذا الطرح نوع الاستحالته إلى حد الخرافة.

والحقيقة انها ليست المرة الاولى او النادرة التي يتم الحديث فيها عن افلاس امريكا وانهيارها ففي الستينيات والسبعينيات. كثرت الأحاديث حول افلاس امريكا وأشهر من كُتب في تلك الفترة وتحدث عن مؤامرة الحكومة في سرقة أموال الشعب الأمريكي بفك الدولار عن الذهب كان "قرين سبان بمقالة عنوانها »الذهب وحرية الاقتصاد» عام ١٩٦٦م (وذلك عندما كان غرا شابا لم يدرك بعد خفايا السياسة ، ثم يا سبحان الله أصبح أشهر اقتصادي في العالم وترأس البنك الفدرالي لأطول فترة عرفتها أمريكا فأنقذ الدولار في الثمانينيات ثم هندس الأزمة المالية العالمية الماضية لمصلحة بلاده.)

هذه الأحاديث والتوقعات الأوربية منها والأمريكية غاب عنها أنه قد تقرر في دهاليز السياسة الأمريكية إحلال الدولار محل الذهب أي انها صاحبة القرار في ما حدث ، مما جعل أمريكا المالك المحتكر الأوحد للذهب الجديد والمسيطرة على عرش النظام النقدي العالمي خلال عقدين من الزمن .

ويذكر ان وكالة موديز صنفت (في مجلة التايمز)- أمريكا بالأقل مخاطرة من ناحية الإفلاس من بين ١٠ دول فقد سبقها في احتمالات الافلاس فرنسا ثم بريطانيا ثم ألمانيا ثم اليابان وهكذا حتى الأكثر احتمالية وهي اليونان-

وباعتقادي ان هناك عمليات صامتة تمهد لنظام مالي عالمي جديد (يؤسس بدهاء خلال العقدين القادمين) تخطط له أمريكا في ضوء المتغيرات والتطورات الاقتصادية الهائلة الحديثة وظهور الصين وآسيا، لذا فيفترض ألا ننخدع بتمنيات العرب والعالم الثالث وإرجاف الصينيين أو نخلد إلى أحلام الصيرفة «الإسلامية» بأن أمريكا ستأتي لطلب مشورتهم، بل يجب علينا أن نحاول أن نفهم ما تخطط أمريكا له لكي نتجنب أكبر قدر من الخسارة إذا صحت هذه التوقعات.

انتهى ..